

24 مارس.. «صفوان» تناقش الانسحاب من البورصة

يناقش مجلس إدارة شركة صفوان للتجارة والمقاولات في 24 الجاري إجراءات الانسحاب الاختياري من سوق الكويت للأوراق المالية حسبما أعلنت الشركة في بيان للبورصة أمس. وتعد «صفوان» شركة مساهمة كويتية مدرجة ضمن قطاع الرعاية الصحية في السوق الرسمي ببورصة الكويت، وتم تأسيسها في نهاية مارس عام 2000، وجرى إدراجها بالسوق الكويتي في أواخر مايو من العام 2005. ويبلغ رأسمال الشركة 5 ملايين دينار، موزعاً على 50 مليون سهم بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس للسهم الواحد.

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

مصارف كويتية مطالبة بمزاومة الحكومات في سوق السندات في حقبة العجز المالي

«بازل 3».. هل تحولت حماية البنوك إلى ضغط مكلف؟



مليارات دينار بنهاية العام الماضي وبنهاية 600 مليون دينار فقط عن نهاية عام 2014، بالإضافة إلى تباطؤ آخر في نسو الائتمان الذي بلغ بنهاية العام الماضي نحو 33.2 مليار دينار وسط ضعف في نمو القروض المقسطة والاستهلاكية بسبب القيود التي فرضت في شهر سبتمبر الماضي.

وتأتي المخصصات لتشكيل الهاجس الأكبر للبنوك في الفترة الراهنة، حيث طالب البنك المركزي البنوك الكويتية بتجنب مخصصات بوتيرة أكبر خلال العام الماضي بسبب الانكشاف الكبير على الأسهم والعقار بعد استمرار تهاوي البورصة الكويتية لتصل قيمة المخصصات بنهاية عام 2015 قرابة 540 مليون دينار تعادل 1.8 مليار دولار.

ويتخوف المساهمون ان تنال زيادة وتيرة المخصصات التي تجنبها البنوك من توزيعاتهم النقدية المستقبلية، حيث يبلغ متوسط توزيعات البنوك الكويتية نحو 50٪ من صافي أرباحها.

مخاطر تواجه الإقراض وتشكل توقعات رفع الفائدة خلال العام 2016 أحد أبرز تحديات نمو الإقراض بسبب ارتفاع تكلفة هذا الإقراض على القطاع الخاص الذي يعاني من تراجع الأنشطة الاقتصادية بالإضافة إلى الاشتراطات التي تلزم البنوك بزيادة نسبة تغطية الرهون مقابل القروض الممنوحة إلى نسب وصلت إلى 300٪ وهي ما تهدد نمو عمليات الإقراض.

- تجبر قواعد 'بازل 3' البنوك على الاحتفاظ برأسمال عالي الجودة، يعادل 7٪ كحد أدنى من أصولها عالية المخاطر ارتفعت في البنوك الكبرى إلى 9.5٪ وتبلغ في الكويت 13٪.
- صندوق النقد يعتبر إلزام البنوك برفع رؤوس أموالها أمراً يضر النمو.
- المركزي 'رفع الحد الأدنى لمتطلبات معدل كفاية رأس المال في البنوك الكويتية على مرحلتين. الأولى بلغت 12.5٪ في 2015، والثانية 13٪ في 2016.
- تفرض معايير 'بازل 3' قيوداً على استثمارات البنوك في الأوراق المالية التي تصدرها المؤسسات المالية.
- العقارات أكثر من 60٪ من الضمانات في البنوك الكويتية، الأمر الذي يجعل مهمة تسهيلها صعبة في حالة العجز عن الإيفاء بالديون.



البنوك الكويتية تواجه بيئة تشغيلية صعبة ولوائح تنظيمية أكثر صرامة

أحمد موسى

فرضت تراجع أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها في 12 عاماً واقعا اقتصاديا وماليا مغايراً على العديد من قطاعات الاقتصاد الكويتي، وعلى رأسها القطاع المصرفي الذي يواجه العديد من التحديات في البيئة التشغيلية من حيث تباطؤ الائتمان وتراجع حاد في قيمة الرهون، بالإضافة إلى تراجع وتيرة نمو الودائع الحكومية. وفي المقابل يواجه البنوك متطلبات توصف بالمتشددة في تطبيق معايير «بازل 3» تضطرها للجوء إلى سوق الدين بتكلفة اقتراس أعلى، أضف إلى ذلك سياسة احترازية متشددة تشكل ضغطاً على ميزانيتها العمومية وتهدد بتقليص توزيعاتها النقدية على المساهمين.

تباطؤ الودائع الحكومية عامل ضغط يهدد نمو الائتمان

وتشكل توقعات رفع الفائدة خلال العام 2016 أحد أبرز تحديات نمو الإقراض بسبب ارتفاع تكلفة هذا الإقراض على القطاع الخاص الذي يعاني من تراجع الأنشطة الاقتصادية بالإضافة إلى الاشتراطات التي تلزم البنوك بزيادة نسبة تغطية الرهون مقابل القروض الممنوحة إلى نسب وصلت إلى 300٪ وهي ما تهدد نمو عمليات الإقراض.

المالبة العالمية التي وقعت عام 2008 قد يكون مناسب في هذا التوقيت، حيث لم تكن الحكومات حينها تعاني من عجز مالي وكانت أسعار النفط تتخطى حاجز 100 دولار للبرميل، وهو ما أدى إلى تخمة لدى تلك الحكومات من فوائض مليارية، إلا أن تلك القواعد وبشكلها الحالي الآن وبحسب تقارير من صندوق النقد الدولي ربما تضع النمو في وضع حرج.

وتجانب المتطلبات التنظيمية التي تفرض على البنوك الكويتية هناك بيئة تشغيلية صعبة تواجهها في الوقت الراهن مع تراجع أسعار النفط، حيث تباطأت الودائع الحكومية لتبلغ 5,87

البنوك الكويتية اشتراطات «بازل 3» على البنوك فيما يخص معيار تغطية السيولة بحد أدنى 100٪ وبشكل متدرج وهو ما يعني الاحتفاظ بقدر كاف من الأصول السائلة عالية الجودة لتغطية صافي التدفقات الخارجة لفترة 30 يوماً في حالة التعرض لضغوط شديدة، إلا أن ذلك يفرض تحديات على البنوك الإسلامية في زيادة غلتها من الأصول السائلة بسبب شح المعروض من تلك الأصول عالية الجودة والمتوافقة في نفس الوقت مع الشريعة الإسلامية.

وبحسب مصرفيون فإن تطبيق المركزي الكويتي لقواعد «بازل 3» بشكلها المتشدد في أعقاب الأزمة

تكلفة التمويل وارتفاع العوائد وهو ما واجهته العديد من البنوك مثل بنك الكويت الوطني وبنك برقان. فيحسب «رويترز»، فقد قفز العائد على سندات بنك برقان من 7.25٪ في سبتمبر 2014 إلى 11.525٪ في الثالث من فبراير الماضي، بالإضافة إلى سندات بنك الكويت الوطني أكبر البنوك الكويتية من حيث الأصول التي ارتفع عائد سندات من 5.75٪ في إبريل 2015 لتبلغ 5.92٪ في مطلع 2016 إلى أن قفزت لنحو 7.27٪ مع نهاية يناير الماضي. وهناك عدد من البنوك الكويتية في طريقها لدخول سوق السندات خلال الفترة المقبلة من أجل استيفاء المتطلبات التنظيمية، حيث يبلغ معدل كفاية رأس المال أقل من اشتراطات البنك المركزي الكويتي وربما تواجه تلك

البنوك صعوبات في الطرح مع استمرار تدهور أسعار النفط وضبابية أفق تعافي الاقتصاد العالمي. وتواجه البنوك التي تسعى إلى إصدار سندات لتعزير رأسمالها في الفترة المقبلة تحديات جديدة تتمثل في عزوف الهيئة العامة للاستثمار الكويتية الذراع الاستثمارية للبلاد عن الدول في شراء السندات القابلة للتحويل للأسهم وهو ما حدث مع بنك محلي، حيث وبحسب مصادر لـ «الأنباء» كانت الهيئة تقوم بتغطية 50٪ من إصدارات السندات المحلية، لكن على ما يبدو امتنعت عن دخول السندات القابلة للتحويل للأسهم.

تطبيق معايير «بازل 3» وبيئة تشغيلية صعبة متطلبات رأسمالية رغم ارتفاع كلفة الإقراض وعزوف من لاعبين كبار

الدعوم بالمطلق تولد سلوكيات ضارة للمجتمع الكويتي

البنك الدولي: نؤيد توجه الكويت لإقرار حزمة الإصلاحات الاقتصادية

التجارية) و(قانون إعادة هيكلة المديونيات الطوعية)، مشيراً إلى أن البنك الدولي سيسعمل على مساعدة الحكومة الكويتية في تحضير قانونين إضافيين في هذا الإطار هما (قانون المعاملات المضمونة) و(قانون الاستعلام الائتماني). وأكد رعد أن هذه التشريعات الاقتصادية الجديدة إلى جانب خطوات اقتصادية أخرى (مثل إنشاء النافذة الواحدة والسرعة لتسجيل الشركات وتحديث المنظومة الجمركية وتسريع الدورة المستندية) ستعمل على تحديث بيئة الأعمال والاستثمار في الكويت، مما ينعكس إيجاباً على حركة الاستثمار وخلق فرص العمل في القطاع الخاص الكويتي.

وذكر أن سياسة التوظيف العام هي بمنزلة آلية لإعادة توزيع الثروة النفطية على المواطنين في الكويت وأدت إلى وجود نحو 90٪ من المواطنين في القطاع العام. وبين أن معالجة هذا الوضع غير المستدام يحتم على الكويت إجراء إصلاحات في سوق العمل وحث المواطنين على الدخول في صفوف القطاع الخاص واستحداث آلية جديدة لإعادة توزيع الثروة الوطنية على المواطنين. وقال رعد إن التحدي أمام الكويت على المدى البعيد يتمثل في كيفية تحقيق وإدارة الانتقال من دولة ريعية إلى دولة تمكينية تتماشى مع الرؤية الأميركية لجعل الكويت مركزاً تجارياً ومالياً بحلول 2035. وحسد رعد معنى (التمكينية) بأنها الدولة التي تتركس جهودها نحو تمكين المواطنين من الانخراط في الأعمال والمبادرين الاقتصادية المنتجة ومناقشة بقية شعوب العالم عن طريق الاستثمار المجدي في التعليم واقتصاد المعرفة ورفع مهارات المواطنين.

البنك الدولي يشجع الكويت على إقرار جملة من القوانين الاقتصادية الجديدة لتنوع مصادر الدخل



منذ عام 2011 مع جهات حكومية عدة بشأن قوانين الإعسار لاسيما وزارة التجارة والصناعة وهيئة وإدارة الفتوى والتشريع للتحضير لقانونين جديدين بخصوص موضوع الإعسار حفاظاً على حقوق الدائنين وتشجيعاً للاستثمار المباشر في الاقتصاد الكويتي. وقال إن القانونين هما (قانون إعادة هيكلة وتصفية المنشآت

المالية، وهذا المبلغ سيشكل عبئاً إضافياً جديداً على الدولة الكويتية ولا يمكن تغطيته إلا من خلال الاقتراض أو السحب من الاحتياطي العام». وعن الاعتقاد الثالث ذكر أن الدعوم تساهم في نشوء سلوكيات غير صحية في المجتمع عبر تشجيع الإسراف فضلاً عن أن لدعم مشتقات النفط آثاراً سلبية على البيئة والاكتظاظ المروري بسبب

العامة وتهدد الاستدامة المالية للدولة على المدى البعيد وهذه الحقيقة مثلاً حفزت الإمارات والسعودية في الأشهر الأخيرة على اتخاذ خطوات تصحيحية لمعالجة هذا الوضع. عجز الميزانية وأشار إلى أن «العجز المقدر في ميزانية الكويت للسنة المالية المقبلة هو نحو 40 مليار دولار وفق تصريحات وزارة

أعرب مدير مكتب البنك الدولي في الكويت د. فراس رعد عن تأييد البنك للخطوات التي تقوم بها الحكومة ومجلس الأمة نحو إقرار حزمة متكاملة من الإصلاحات لها من أهمية بالغة في تحقيق الغايات التنموية المنشودة في البلاد. وقال رعد في لقاء مع «كونا» أمس إن الحزمة الحالية وفق ما أعلنه نائب رئيس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح تضم إصلاحات متعددة على المدين القصير والمتوسط، وتشمل مجالات السياسة المالية والتخصيص وزيادة الأعمال وسوق العمل وبيئة الاستثمار والأعمال. وأكد أهمية هذه الإصلاحات الاقتصادية بغض النظر عن مستوى أسعار النفط العالمية «لأنها ضرورية في إعادة رسم دور القطاع العام في الحياة الاقتصادية الوطنية وتهيئة الدولة والمجتمع للتعايش ضمن بيئة اقتصادية جديدة غير مبنية على النفط على المدى البعيد.

تأثير سلبي وأعاد التأكيد على موقف البنك الدولي من مسألة ترشيد الدعوم والقائم على اعتبارات عدة أولها المبدأ العام الذي يؤمن به البنك بأن الإنفاق العام على الدعوم – إن وجد – يجب أن يوجه نحو مؤازرة أفراد يستحقون تلقي هذا الدعم وليس نحو دعم سلع أو خدمات في المطلق، إذ تشير معظم التجارب الدولية إلى أن السياسات الداعمة للسلع والخدمات لا تفيد الطبقات الاقتصادية الأقل حظاً بقدر ما تفيد الطبقات المتوسطة والعليا وهذا الواقع لا يخدم غاية العدالة الاجتماعية. وأضاف رعد أن الاعتبار الثاني يكمن في أن للدعوم تأثيراً سلبياً على إيرادات الميزانية

تأثير سلبي للدعوم على إيرادات الميزانية العامة وتهدد الاستدامة المالية للدولة

التوظيف الحكومي بمنزلة إعادة توزيع الثروة النفطية.. و90٪ من المواطنين في القطاع العام

الاستهلاك المتزايد للمركبات. قوانين إضافية وعن التشريعات الاقتصادية في الكويت، أفاد رعد بأن البنك الدولي يؤيد السير قدماً نحو إقرار جملة من القوانين الاقتصادية الجديدة منها قوانين الضريبة المضافة والضريبة على الأرباح وقانون المناقصات العامة وقوانين الإعسار. وبين أن البنك الدولي عمل

600 مليار دولار حجم الاحتياطي العام

نكرد. فراس رعد إن إنشاء صندوق الأجيال القادمة وسياسات وأعمال الهيئة العامة للاستثمار عبر السنوات الطويلة الماضية هو نجاح اقتصادي كبير، حيث تولت الهيئة إدارة الاستثمارات الوطنية بمهنية عالية مما عمل على رفع قيمة الاحتياطي العام إلى مستواه الحالي «المقدر ما بين 500 إلى 600 مليار دولار». وأشار إلى أن الاستثمارات

«الدولي» سيساعد الكويت في التحضير لقانوني «المعاملات المضمونة» و«الاستعلام الائتماني»